مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

النواب انتفضوا لجيب المواطن: الزيادات أمر مرفوض نهائياً .. ولن نتناول السم المدسوس بالعسل

المجلس استثنى السكن الخاص من رسوم الكهرباء بمداولته الأولى

■ الغانم: الحكومة ومجموعة من النواب كانو لا يرغبون في استثناء القطاع السكني والغالبية رجحت كفة استثنائه

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الأمة على استثناء السكن الخاص من زيادة رسوم الكهرباء والماء بمداولته الأولى،فيما أحال المجلس الأمة بجلسته التكميلية أمس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية تقريرها الـ 22 في شأن وثيقة الاصلاح الاقتصادي التي قدمتها الحكومة والملاحظات النيابية والتوصيات التي ابديت بشأنها لدراستها خلال اسبوعين ومن ثم إحالتها للحكومة.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في تصريح صحفي عقب انتهاء الجلسة ان « الاختلاف بين وجهتي نظر المجلس والحكومة فيما يتعلق بقانون تحديد تعرفتي الكهرباء والماء كان يرتكز على جزئية استثناء السكن الخاص من القانون وتم حسمه بالتصويت ،،مشيرا الى ان الحكومة ومجموعة من النواب كانو لا يرغبون في استثناء القطاع السكني وغالبية النواب رجحوا كفة استثناءه».

وتابع الغانم «ان ما تحقق اليوم يعكس وبشكل جلي ما حرص اعضاء المجلس على عدم الالتفات للاصوات التي تريد مهاجمة المجلس لمجرد المهاجمه والتركيز على العمل «لافتا الى ان هذا المجلس مسؤول ويتخذ قرارات مسؤولة خاصة واننا نواجه ازمة اقتصادية وتصنيفات لموقع البلاد الائتماني ،معربا عن اعتقادة بان تصويتات اليوم ستصف في صالح البلاد بهذه التصنيفات ».

واعرب الغانم عن اعتقاده بان اسوء شيء بالإمكان ان يقوم به الانسان هو نسيان ما هو مهم للبلد والتفكير بأجنداته السياسية وكيفية اقتناص أي فرصة للنيل من خصومه السياسيين مشيرا الى ان المجلس ترك الاخرين ليمثلوا وقتهم بهذا الامور والمجلس ملأ وقته بالعمل المفيد الذي سينعكس بإذن الله إيجاباً على البلاد والعباد.

واشار إلى أن المجلس سيواصل الضغط على الحكومة لتحمل مسؤولياتها لمواجهة هذه الازمة بقرارات مسؤولة دون الاضرار بالمواطنين.

واضاف الغانم «لمن كان يراهن بان الحكومة ستستطيع تمرر ما تريد من خلال المجلس نحن نثبت عكس ذلك بلغة الارقام والانجازات».

ورفض المجلس من حيث المبدأ مشروع القانون المقدم من الحكومة في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.

وقالت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية انه من المناسب دراسة المشروع دراسة متانية لما ينطوي عليه من اطلاق يد الحكومة في تعديل كافة انواع الرسوم والتكاليف المالية الأمر الذي «يثير شبهة عدم دستورية».

ووافق المجلس على تكليف لجنة الاولويات البرلمانية متابعة تنفيذ شروط الامم المتحدة في تنفيذ المشاريع البيئية الخاصة بالتعويضات او المنح الممنوحة لها.

واعرب رئيس مجلس الوزراء بالانابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد عن استعداده للتعاون مع مجلس الامة لاستكمال الجهود لاعداد تقرير الكويت الوطني لحقوق الانسان بشكل يبرز دور البلاد في هذا المجال.

واضاف الخالد ان ممثلي وزارة الداخلية والجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية كانوا مع وفد الكويت في مجلس حقوق الانسان بجنيف في مايو العام الماضي وتم شرح كل الخطوات وخارطة الطريق في موضوع المقيمين بصورة غير قانونية.

واوضح ان الحكومة تولي اهتماما بموضوع المقيمين بصورة غير قانونية مشيرا الى ان النتائج الايجابية بحق تقرير الكويت الوطني في جنيف والتوصيات الصادرة في هذا الشان هي محل متابعة.

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ان الاستراتيجية الجديدة للوزارة هي التفتيش الشامل والتدقيق الامني في كل المحافظات،مشيرا إلى انها زادت من عملية الضبط الامني في البلاد.

وشدد على ضرورة ان يتاكد كل الاشخاص سواء كانوا مواطنين او مقيمين من وجود هوياتهم الشخصية معهم اثناء تنقلاتهم.

بدوره أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح ان مشروع قانون البديل الاستراتيجي لا يمس العاملين بالقطاع النفطي سواء بالراتب او المزايا او نهاية الخدمة او المكافآت،وانه جاء ليحقق العدالة التي يطمح إليها كل ابناء الشعب الكويتي.

وأكد انه لا يملك كممثل عن الحكومة في المفاوضات مع القطاع النفطي الحديث عن مشروع قانون لم يقر الى الآن قائلا «ما املكه هو ان اشرح وجهة نظري لكن لا املك ان اتعهد بتطبيقه من عدمه».

بدوره قال وزير الكهرباء والماء المهندس أحمد الجسار «ان الهدر والاسراف في استهلاك الكهرباء والماء دعا إلى تغيير تعرفتهما» مشيرا الى الدراسات الحكومية تظهر ان ما يقارب الـ30 بالمئة من الاستهلاك هو «هدر».

وافاد بان «الكويت استهلكت في العام الماضي 48 مليار كيلو واط/ ساعة في جميع انواع الانشطة واستهلكت من المياه 140 مليار غالون ماء» مؤكدا «ان هذا الرقم فعلي وسيرتفع في عام 2035 ليصل استهلاك الكهرباء الى 154 مليار كيو واط/ساعة والمياه الى 449 مليار غالون اي بزيادة 3 اضعاف».

ولفت الى ان «اجمالي التكاليف السنوية التي صرفت العام الماضي لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه بلغت 2660 مليون دينار منها فقط 1875 مليون دينار وقود نفط و785 مليون دينار مصاريف اخرى» وتوقع ان تصل تكاليف الصرف على الكهرباء والماء في عام 2035 «ما يقارب الثماني مليارات دينار وذلك على سعر برميل النفط 50 دولارا».

من جهته قال وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي ان قرار تجميد الاسعار جاء بعد قيام الوزارة باعداد مسح كامل لكل اسعار السلع والخدمات في السوق المحلي منذ بداية العام الحالي لتبقى الاسعار «عند هذا السقف ولايجوز لاحد ان يرفع الاسعار الا بموافقة الوزارة وهو اجراء مؤقت».

وذكر ان الوزارة تعمل على زيادة اعداد حاملي صفة الضبطية القضائية (المفتشين) ليغطي عددهم مراقبة السوق كما سيتم زيادة عدد الساعات الاضافية للعاملين في مراكز المراقبة.

ودعا الوزير العلي المواطنين الى التعاون مع الرقابة من خلال الاتصال بالرقم 135 في حال وجود حالات غش تجاري او شكوى.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج الجلسة عند الساعة 9.03 وتلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء.

اعتذر عن عدم الحضور الى جلسة الامس كل من :رئيس الوزراء ،وزير الدفاع ،خليل الصالح،وزير المالية ،احمد القضيبي .المجلس ينتقل الى بند الاسئلة.

فيصل الدويسان :نأمل من الحكومة التي تطالبنا دوما بالتعاون ان تبادر هي بالتعاون ..التقرير الخاص بدولة الكويت والذي ذهبت به الى مجلس حقوق الانسان خلا من الحديث عن قضية البدون ..والحكومة لم تبادر بتعيين الامناء لمجلس حقوق الانسان ..عندما انتهى وضع الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع البدون لم يحل المشكلة بل زادها تعقيدا ونطالب بان تستعد الكويت في التقرير القادم لمجلس حقوق الانسان بان يكون لديها رؤية لحل مشكلة البدون.

وزير الخارجية :نعمنا بالرد على الاخ فيصل الدويسان بالنسبة لسؤاله عن المشاركين في وفد الكويت في اجتماع مجلس حقوق الانسان ،وفيما يتعلق بما يسمى غير محددي الجنسة ما لدينا في الكويت اناس مقيمين بصورة غير قانونية ،والتوصيات التي صدرت بحق الكويت من مجلس حقوق الانسان كانت محل اهتمام لنا ،ونتابع الاجهزة المعنية في وزارة الخارجية للاستعداد لتقديم التقرير الوطني للكويت في شان حقوق الانسان.

فيصل الدويسان :اتمنى ان تخطو الكويت خطوة فاعلة في حل مشكلة البدون وان يكون حلا عادلا.

احمد لاري عن سؤاله لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله عن تاريخ ايداع المبلغ الخاص بالتعويضات البيئية جراء العدوان العراقي: الدولة اودعت هذه المبالغ لدى الهيئة العامة للاستثمار للاستفادة منها واقترح ان تكلف لجنة الاولويات لمتابعة الامر خاصة وان هذه القضية مرتبطة باربعة جهات الا ان الزراعة متراخية في هذا الشان مما ادى الى انتشار امراض السرطان وهناك طلب بمساحة ٧٥٠ كيلو متر للمحميات ،ونطالب وزير البلدية ان يهتم بهذا الموضوع الخاص بالمحميات وان يعطى تعليماته للبلدية والمجلس البلدي لتوفير الاراضي المطلوبة ،ومثل هذه المشاريع تعطي للكويت سمعة دولية مشرقة

واطلب من المجلس ان يوافق على الاقتراح بتكليف لجنة الأولويات بمتابعة هذا الامر ..كذلك الديوان الاميري صاير بلدوزر في انجاز المشاريع في البلد والسبب البيروقراطية الحكومية في مختلف وزارات ومؤسسات الدولة.

عبد الله التميمي عن سؤاله لوزير الداخلية عن عدد المخالفين لقانون الاقامة من ٢٠١٠ الى يونيو ٢٠١٣: المخالفون لقانون الاقامة لهم خطورة امنية لوجودهم في البلد ،وامر محمود وطيب قيام وزارة الداخلية بين فترة واخرى باعفاء المخالفين من الغرامات حتى يغادروا البلد

..هناك خلل في التركيبة السكانية نتحمله الدولة وتجار الاقامات الذين لازالوا يعيثون في الارض فسادا.

وزير الداخلية:جرت العادة بان بين فترة وفترة يطمح مخالفو الاقامة استغلال الشهرين للسفر والهروب من دفع المخالفات ،ولكن في وزارة الداخلية راينا عدم الحاجة الى فترة سماح ونقوم بملاحقة كل مخالف في كل مكان ،وسياستنا الجديدة في الداخلية اعطتنا الكثير من الضبط الامني في دولتنا الحبيبه.

عبد الله التميمي :من الخطا ان يتم حجز بعض المقيمين ممن لديهم اقامات صالحة الى ان ياتي كفلاؤهم.

وزير الداخلية :نعاني كثيرا في جولاتنا التفتيشية من اشخاص لا يحملون هويات بالرغم ان اقاماتهم صالحة ،وعلى كل شخص ان يحمل هويته ومن يضبط لا يحمل هويته يجب علينا ان نتحفظ عليه ،ويجب على اي شخص عندما يسير في الشارع ان يحمل هويته الكويتي الذي هو كويتي عندما نمسكه لا يحمل هوية نتحفظ عليه فما بالكم بالوافد.

فيصل الكندري يرد على الامين العام عندما جاء دوره في الرد على الاسئلة :انا مكتفي انا ادور النقط.

صالح عاشور :انا ضد اي بديل استراتيجي يطبق على العاملين

الشيخ محمد الخالد متحدثا

■ أسوأ شيء يقوم به الانسان هو نسيان ما هو مهم للبلد والتفكير بأجنداته السياسية وكيفية اقتناص أي فرصة للنيل من خصومه

■ لمن كان يراهن بأن الحكومة ستستطيع أن تمرر ما تريد من خلال المجلس نحن نثبت عكس ذلك بلغة الارقام والانجازات

■ صباح الخالد: مستعدون للتعاون مع مجلس الأمة لأعداد تقرير «حقوق الإنسان»

■ الجهاز المركزي كان مع وفد الكويت والحكومة تولي اهتماماً بموضوع المقيمين بصورة غير قانونية

■ النتائج الإيجابية بحق تقرير الكويت الوطني في جنيف والتوصيات الصادرة في هذا الشأن محل متابعة

■ محمد الخالد: الاستراتيجية الجديدة للوزارة بالتفتيش الشامل والتدقيق زادت من الضبط الأمني في البلاد

الصالح يشرح وثيقة الاصلاح

وزير الكهرباء يحذر من الهدر

التراشق النيابي سيطر على أجواء الجلسة